

Distr.: General  
15 January 2020  
Arabic  
Original: French



## مجلس حقوق الإنسان

### الدورة الثالثة والأربعون

٢٤ شباط/فبراير - ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

## حالة حقوق الإنسان في مالي

### تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي

موجز

يتناول هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٦/٤٠ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ويستند إلى المعلومات التي أتاحها للخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي، أليون تين، أثناء زيارته الرابعة إلى مالي في الفترة من ١٩ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، كلٌّ من حكومة مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وهيئات تابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن مصادر أخرى ولا سيما منظمات المجتمع المدني.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-00529(A)



\* 2 0 0 0 5 2 9 \*

## أولاً - مقدمة

- ١ - قُدِّمَ هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٦/٤٠ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، الذي مدد فيه المجلس ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي سنة واحدة من أجل مساعدة حكومة مالي في الجهود التي تبذلها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وطلب فيه إلى الخبير المستقل أن يقدِّم إليه تقريراً في دورته الثالثة والأربعين.
- ٢ - ويعرض الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي، أليون تين، في هذا التقرير الذي يتناول الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ مجريات زيارته الرابعة إلى مالي، التي امتدت من ١٩ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ويستند إلى المعلومات التي قدمها إليه كل من السلطات الحكومية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في البلد، والرباطات الوطنية والدولية المعنية بالمسائل الإنسانية وحقوق الإنسان، إلى جانب الشهادات التي أدلت بها رابطات وأسر ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني.
- ٣ - ويود الخبير المستقل أن يشكر حكومة مالي على تيسير مقامه في البلد وتمكينه من لقاء جميع المسؤولين على الصعيدين الوطني والمحلي الذين طلب مقابلتهم. والتقى الخبير المستقل أيضاً، أثناء زيارته الرابعة، بوزير الخارجية والتعاون الدولي.
- ٤ - وقابل الخبير المستقل كذلك رئيس لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- ٥ - وتباحث الخبير المستقل مع ممثلين عن المجتمع المدني، وجمعيات الضحايا في شمال مالي، وأعضاء جمعية للشباب، ومع ممثلين عن ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأروادية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وهيئات تابعة للأمم المتحدة.
- ٦ - ويجزل الخبير المستقل الشكر للممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة)، ولموظفي شعبة حقوق الإنسان والحماية داخل البعثة. فقد كان الدعم الفني واللوجستي الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة في مالي أساسياً في تيسير زيارة الخبير المستقل الرابعة ونجاحها.

## ثانياً - الظروف السائدة في البلد

### ألف - الظروف السياسية

- ٧ - يلاحظ الخبير المستقل إحراز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي منذ بداية عام ٢٠١٩، بما في ذلك التعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنشاء منطقة التنمية الاقتصادية لشمال البلد. ومع ذلك، وبعد مرور أربع سنوات على توقيع هذا الاتفاق، لاحظ الخبير المستقل شعور السكان بالإحباط من بطء تنفيذ أحكام الاتفاق. ويرحب الخبير المستقل بإطلاق رئيس الوزراء المالي بوبو سيسيه رسمياً الحوار الوطني الشامل في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ في باماكو، حيث ستناقش خمس مسائل رئيسية، هي:

- اتفاق السلام والمصالحة في مالي؛

- الإصلاحات المؤسسية والسياسية؛
  - دور السلطات التقليدية والدينية والنقابات والمنظمات غير الحكومية؛
  - قضايا الحوكمة والتنمية والجدول الزمني الجديد للانتخابات؛
  - قانون الوفاق الوطني.
- ٨- ويلاحظ الخبير المستقل أن اتفاق السلام والمصالحة في مالي إطار وآلية جيدان لبناء السلام، لكنه مثير للجدل لدى جزء من الرأي العام، بما في ذلك المعارضة السياسية، التي قاطعت الحوار الوطني الشامل للجميع.
- ٩- ويرحب الخبير المستقل بإنشاء حكومة موسعة في ٥ أيار/مايو ٢٠١٩. وقد انضم إليها أعضاء من المعارضة، بمن فيهم وزير الخارجية والتعاون الدولي ووزير الحوار الاجتماعي والعمل والوظيفة العامة ووزير التعليم الوطني. ويلاحظ الخبير المستقل أن الحكومة تضم تسع وزيرات، مقابل إحدى عشرة وزيرة في الفريق الحكومي السابق.
- ١٠- وأقرت الحكومة المالية مشروع قانون يمدد ولاية النواب حتى ٢ أيار/مايو ٢٠٢٠؛ وبررت هذا التأجيل بتقييم الوضع السياسي والأمني في البلد، الذي يكشف عن استمرار الصعوبات والقيود التي لا تسمح بإجراء انتخابات تشريعية منتظمة وشفافة. ويلاحظ الخبير المستقل أن الجمعية الوطنية صوتت في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ لصالح التمديد الثاني لولاية النواب وأن المحكمة الدستورية أكدت دستورية الولاية في ٣ تموز/يوليه.
- ١١- ويشير الخبير المستقل إلى أن مجلس الأمن، الذي أوفد بعثته الرابعة إلى مالي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٩، يهتم اهتماماً شديداً بالحالة السائدة في البلد، ومدد ولاية البعثة المتكاملة لمدة سنة واحدة بموجب قراره ٢٤٨٠ (٢٠١٩) المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، فضلاً عن نظام الجزاءات المحددة الأهداف فيما يتعلق بمالي، بموجب قراره ٢٤٨٤ (٢٠١٩) المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٩. وينبغي التنويه بتعزيز التزام الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد. وعقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قمة استثنائية في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ لبحث التدابير اللازمة لتحسين الوضع الأمني في منطقة الساحل وفي غرب أفريقيا عموماً، واعتمدت خطة عمل من ٨ نقاط. وأشار رئيس الجماعة الاقتصادية إلى أن إدارة الوضع الأمني في مالي وفي البلدان المجاورة تتطلب مشاركة جميع الدول الأعضاء في الجماعة. وأجرى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، بعثة ميدانية مع لجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل تقييم الحالة في المنطقة وتحديد الدعم اللازم لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في منطقة الساحل.

## باء- الظروف الأمنية

- ١٢- يلاحظ الخبير المستقل بقلق أن الحالة في وسط البلد وشماله ما فتئت تتدهور على مدى السنوات الخمس الماضية ولم تُتخذ أي إجراءات كافية لحماية السكان المدنيين. وتستعصي هذه الحالة على الفهم في ضوء وجود قوات أمنية دولية ووطنية. ولا يزال الجيش المالي يتكبد أكبر قدر من الخسائر في الأرواح. فقد قُتل زهاء ١٥٠ جندياً مالياً في شهرين فقط - في تشرين

الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ - على يد جماعات إرهابية مسلحة منظمة تنظيمياً جيداً تستهدف المعسكرات مباشرة لتقويض معنويات الجيش. ومُددت من جديد لعام واحد، اعتباراً من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، حالة الطوارئ السارية في البلد دون انقطاع تقريباً منذ هجوم بامكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بعد أن اقتحم رجال مسلحون فندق راديسون بلو في بامكو، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً. وتزيد حالة الطوارئ من إمكانية تدخل قوات الأمن بتنفيذ عمليات التفتيش وفرض قيود على حركة المرور والتجمعات، ولكن الخبر المستقل يؤكد وضع ضمانات لحماية حقوق الإنسان.

١٣ - ويلاحظ الخبر المستقل أن الهجمات التي تُشن على قوات الدفاع والأمن المالية والبعثة المتكاملة والقوات الدولية بأجهزة متفجرة يدوية الصنع والكمائن التي تُنصب لها، هي من بين التهديدات الرئيسية التي تحيق بعملية السلام وحماية المدنيين. وتلقى الخبر المستقل قدراً كبيراً من المعلومات عن هذا الموضوع. ووقع أسوأ حادث في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، عندما أصاب جهاز متفجر يدوي الصنع مركبة للنقل العمومي على محور دونترا - بوني في منطقة موبتي، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٥ مدنياً، من بينهم أربع نساء وفتاة وفتى، وإصابة حوالي ٣٠ شخصاً آخرين، من بينهم نساء وأطفال. ويسّرت قوات الدفاع والأمن المالية والبعثة المتكاملة الإجلاء الطبي للجرحى إلى مستشفى سيفاري. ويلاحظ الخبر المستقل أن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وهي جماعة متطرفة عنيفة، أصدرت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بياناً تعلن فيه مسؤوليتها عن الحادث. وقدمت تعازيها إلى أقارب الضحايا المدنيين قائلة إن تلك الهجمات كانت تستهدف القوات الدولية والبعثة المتكاملة. ولا يزال محور دوينترا - بوني عرضة بشكل خاص لحوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي تشكل تهديداً مميّزاً للمدنيين.

١٤ - وتشهد الحالة الأمنية تزايد الأفعال الإجرامية التي يفلت مرتكبوها من العقاب. فقد أُبلغ الخبر المستقل بوقوع عدة حوادث من هذا النوع، بما في ذلك عمليات السطو المسلح وسرقة السيارات. وتضررت مناطق غاو وميناكا وتبكتو وموبتي أكثر من غيرها. وأطلع الخبر المستقل أيضاً على محاولة سرقة سيارة أسفرت عن مقتل مدني. وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٩، أطلق أربعة رجال مسلحين مجهولين على متن شاحنة صغيرة ودراجة نارية في مدينة غاو النار على مركبة النائب الأول لحاكم غاو. وحاول المهاجمون اعتراض المركبة: فأصيب النائب الأول وزوجته وابنه بجروح. ونُقلوا إلى مستشفى غاو حيث توفيت زوجته على إثر ذلك.

١٥ - ويشعر الخبر المستقل بالقلق إزاء استمرار الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وتأثيرها في السكان، ويذكر بضرورة تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة. ففي ٤ أيار/مايو ٢٠١٩، شن رجال مسلحون مجهولون، يعتقد أنهم ينتمون إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، هجوماً استهدف حملة تطعيم ضد الحصبة نظمتها منظمة أطباء بلا حدود في سوق محلي ببلدية هومبوري، في منطقة موبتي. وتفيد التقارير بإضرار النار في مركبتين استأجرتهما المنظمة - تحتويان على لوازم التطعيم. ويود الخبر المستقل أن يشير إلى أن هذا الهجوم يشكل انتهاكاً للفقرة ٢(هـ) '٣' من المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، أوقفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤقتاً عملياتها في تمبكتو في شمال البلد، عقب سرقة إحدى سياراتها في المدينة. وحوالي الساعة السابعة مساءً من يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، اقتحم ثلاثة رجال مسلحين مجهولين منزل موظفين تابعين لمنظمة أطباء العالم

غير الحكومية في حي تولوب بميناكا. وسرقوا دراجة نارية وهاتفين محمولين. وحوالي الساعة الثانية من زوال يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، اختطف مجهولون موظفين تابعين لمنظمة 'كبير' الدولية للعمل الإنساني بينما كانا في مهمة إنقاذ قارب في قرية كواكرو. وخلال زيارة الخبير المستقل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، اعترضت عناصر متطرفة مشتبهاً فيها على متن زهاء ١٠ دراجات نارية مركبتين ثقلان ١٠ أشخاص (٨ رجال وامرأتين) يعملون لحساب منظمة أطباء بلا حدود، بالقرب من قرية بانغيل، في منطقة موبتي. ويدعى أن الضحايا اختطفوا وقُتِلوا ونقلوا على متن دراجات نارية، قبل أن يُطلق سراحهم في نهاية المطاف في اليوم نفسه بالقرب من قرية ديانكابو (على بعد حوالي ٣٣ كيلومتراً من مكان الحادث). وأخذ المهاجمون المركبتين ولوازم التطعيم وأمتعة ضحاياهم الشخصية.

١٦ - وأحاط الخبير المستقل علماً بمرور عربة تقل حوالي ١٥ شخصاً ينتمي كلهم إلى الجماعة الفولانية، على جهاز متفجر يدوي الصنع على طريق بالقرب من قرية غيري الواقعة في منطقة موبتي، حوالي الساعة ١١ من صباح يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وأسفر الحادث عن مقتل أحد عشر شخصاً: سبعة رجال وامرأتان ورضيعان لم يكمل عامهما الأول.

١٧ - وقد أدى غياب السلطات الإدارية والأمنية المحلية عن معظم مناطق وسط البلد وشماله إلى زيادة مواطن ضعف السكان. ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أعلن الجيش المالي عن الانسحاب من مواقعه المعزولة المعرضة لهجمات العناصر الجهادية بالقرب من الحدود مع النيجر وبوركينا فاسو. وأثناء زيارة الخبير المستقل، كان هذا القرار قد طُبّق بالفعل في ثلاثة مواقع (إذ انسحبت القوات من أنديرامبوكان وإنديليمان إلى ميناكا، ومن لابزانغا إلى أنسونغو). وأثارت التقارير الأولية عن هذه الانسحابات قلقاً إزاء حماية السكان المدنيين. وعلم الخبير المستقل أن مغادرة القوات على هذا النحو أثارت حالة من الذعر بين سكان المنطقة، الذين كانوا يخشون عودة المتطرفين الذين سبق أن سيطروا على المدن الكبرى في ٢٠١٢ وفرضوا تفسيراً متشدداً للشريعة الإسلامية.

١٨ - ويلاحظ الخبير المستقل أن تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة تُولّي، في غياب سلطات الدولة، مهمة توفير الأمن في شمال مالي، وعمداً إلى اعتقال واحتجاز أفراد يشبهون ارتكابهم جرائم. وقد سُجن هؤلاء الأفراد وحوكموا أمام المحاكم التقليدية.

١٩ - ويلاحظ الخبير المستقل بارتياح أن مجلس الأمن حدد، بموجب قراره ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، أولوية استراتيجية ثانية للبعثة المتكاملة، تركز على الحالة في وسط مالي. وينبغي للبعثة أن تعمل بوجه خاص على تيسير تنفيذ استراتيجية شاملة تهدف إلى حماية المدنيين، والحد من العنف الطائفي، واستعادة سلطة الدولة ووجودها فضلاً عن الخدمات الاجتماعية الأساسية في وسط مالي. وعززت البعثة المتكاملة وجودها في وسط البلد بقطاع مركزي جديد من أجل زيادة حماية المدنيين. وأبلغ الخبير المستقل بأن البعثة المتكاملة قد وضعت خطة طوارئ تتمثل أولى أولوياتها في زيادة الدوريات في المناطق الحساسة.

## جيم - استمرار التحدي المتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب

٢٠ - يلاحظ الخبير المستقل إحراز تقدم محدود في هذا المجال، وإن كانت هناك تطورات إيجابية في مجالات العدالة الانتقالية وأداء المركز القضائي المتخصص ومكافحة الفساد. ويلاحظ

الخبير المستقل أن السلطات تتصدى بشجاعة للجرائم الاقتصادية. ومما يؤسف له، كما ورد في تقارير سابقة، عدم إحراز تقدم كبير على الصعيد القضائي فيما يتعلق بالمقاضاة على الجرائم السابقة. ومما يبعث على مزيد من الإحباط أن معظم مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني اليوم يفلتون أيضاً من العقاب. وأبلغ الخبير المستقل أن السلطات القضائية لم ترد على المذابح التي وقعت في وسط البلد. وتهدد ثقافة الإفلات من العقاب السائدة التماسك الاجتماعي وتؤدي إلى اضطرابات مجتمعية.

٢١- وقد أعرب الخبير المستقل في التقارير السابقة عن قلقه إزاء مشروع قانون الوفاق الوطني. فهو يعتقد أن هذا القانون يمكن أن يعزز الإفلات من العقاب على العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وينص هذا القانون، الذي أصدره رئيس جمهورية مالي في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩، على جواز استفادة المسؤولين عن بعض الجرائم المرتكبة سابقاً في سياق أزمة عام ٢٠١٢ من العفو أو الصفح. والغرض من القانون هو أن يعفى من الملاحقة القضائية الأشخاص الذين ارتكبوا أفعالاً، أو شاركوا في ارتكابها، يمكن اعتبارها جرائم أو جنحاً يحددها قانون العقوبات المالي والاتفاقيات والصكوك الدولية التي صدقت عليها مالي فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ويساور الخبير المستقل بالغ القلق إزاء هذا القانون الذي قد يتعارض مع القانون الوطني والدولي. وتنص المادة ٤ من قانون الوفاق الوطني على الانتهاكات المستبعدة من نطاق القانون، غير أن الخبير المستقل يلاحظ أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا تقتصر على الفئات المدرجة في المادة ٤. ويمكن أن يتجاوز هذا القانون أيضاً مسار العدالة الانتقالية الجاري. وقد صاغته لجنة تضم أعضاء من بينهم ممثلون عن الحكومة ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، بتوجيه من أمين مظالم الجمهورية. وتتمثل إحدى الإمكانيات المتاحة الآن في التوجه إلى المحكمة الدستورية للنظر في دستورية القانون. ويرى الخبير المستقل كذلك أن القانون يشكل انتكاسة في مكافحة الإفلات من العقاب.

٢٢- ويلاحظ الخبير المستقل بارتياح الجهود التي بذلتها السلطات، ولا سيما المدعي العام والمركز الاقتصادي والمالي، في الأشهر الأخيرة للتصدي لمشكلة الفساد. فقد اعتُقل واحتُجز عدد من الأشخاص المتهمين باختلاس الأموال. ويرحب الخبير المستقل بهذا الهجوم الذي يشنه القضاء على جبهة مكافحة الفساد. ويود أن تُجرى تحقيقات في ادعاءات اختلاس أموال كانت مخصصة لتجهيز الجيش.

٢٣- ويشير الخبير المستقل إلى أن الباب الخامس من اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المكرس للمصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية، ينص على إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة من أجل التحقق من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في مالي بين عامي ١٩٦٠ و٢٠١٣. وقد بدأت اللجنة، التي أنشئت بموجب مرسوم في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عملها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وانطلقت مرحلة جمع الشهادات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وافتتحت اللجنة فرعها الإقليمي في كيدال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ليصل عدد الفروع الإقليمية إلى ستة. ويرحب الخبير المستقل بالعمل الذي اضطلعت به اللجنة. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، كان قد ورد ما مجموعه ٣٥٢ ١٥ شهادة. وستعقد اللجنة ست جلسات استماع علنية إجمالاً. وكانت تعزم عقد جلسة الاستماع العلنية الأولى في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، والثانية في أوائل عام ٢٠٢٠. وكُلفت في

البداية بولاية مدتها ثلاث سنوات للمساهمة في تحقيق سلام دائم. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، مدد مجلس الوزراء هذه الولاية حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وبانت ولايتها تشمل انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠١٩.

٢٤ - ويشير الخبير المستقل إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ عن إنشاء اللجنة الدولية للتحقيق المعنية بمالي، التي كان قد طالب بها المليون ونص عليها اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وستجري اللجنة تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من عام ٢٠١٢ إلى تاريخ إنشائها. وقد عُيّن موظفو أمانة اللجنة وشرع فريق في عمل التحقيق المنوط به. وأجرى مفوضو لجنة التحقيق الدولية زيارة ثانية إلى مالي في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٩. وشملت الزيارة عدة مناطق: تمبكتو وغاو وكيدال وموبتي. ويلاحظ الخبير المستقل بارتياح أن الأمين العام أذن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بتمديد ولاية اللجنة حتى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

٢٥ - ويشير الخبير المستقل إلى أن مجلس الأمن مدد، بموجب قراره ٢٤٨٤ (٢٠١٩)، حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٠ نظام الجزاءات الذي أرساه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بموجب قراره ٢٣٧٤ (٢٠١٧) المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويذكر الخبير المستقل بأن هذا النظام يسمح بحظر سفر الأفراد و/أو الجماعات ممن يهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في مالي، وبتجميد أصولهم؛ وتستهدف هذه التدابير أيضاً الأفراد أو الجماعات الذين يقررون المشاركة في أعمال عدائية انتهاكاً لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية، وقيادة أو ارتكاب أفعال مخالفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. ويشكل استخدام الأطفال وتجنيدهم جزءاً من الأنشطة المستهدفة. ومُددت أيضاً بموجب القرار ٢٤٨٤ (٢٠١٩) ولاية فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠؛ ومن المتوقع أن يصدر هذا الفريق تقرير منتصف المدة في أجل أقصاه ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٢٠، فضلاً عن تقرير نهائي بحلول ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢٠، وأن يقدم إلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، مستجدات دورية في غضون ذلك. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عوقب ثلاثة أشخاص وأضيفت أسماء خمسة مواطنين ماليين في تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى قائمة الأشخاص المشمولين بالتدابير المنصوص عليها في القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧). ولم يُفرض أي تجميد للأصول. وفُرض فقط حظر سفر عدد من الأشخاص.

٢٦ - وأبلغ الخبير المستقل بإحراز تقدم في تنفيذ إطار احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي وضعته القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (المجموعة الخماسية)، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وشركاء آخرين. فقد أقرت لجنة الدفاع والأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٩ اتفاقاً بشأن مركز القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، يهدف إلى ضمان امتثال المعايير القانونية الدولية، بما في ذلك إلقاء القبض على الأشخاص واحتجازهم ونقلهم، وسيُعرض على بلدان المجموعة الخماسية للموافقة عليه. ومن شأن التنفيذ الكامل لإطار الامتثال هذا أن يساعد في التقليل من احتمال حدوث انتهاكات على يد القوات المشتركة خلال عمليات مكافحة الإرهاب وتحسين من ثم سلامة المدنيين.

٢٧ - ويلاحظ الخبير المستقل بارتياح أن المحكمة الجنائية الدولية أكدت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ تم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية المنسوبة إلى الحسن أغ عبد العزيز أغ

محمد أغ محمود، وأعلنت عن بدء محاكمته. ويشير الخبر المستقل إلى أن السلطات المالية سلمت المحكمة الجنائية الدولية، في آذار/مارس ٢٠١٨، الحسن المتهم بالمشاركة، في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، في هدم الأضرحة في مدينة تمبكتو، وبالمسؤولية عن أفعال الاغتصاب والاستعباد الجنسي المرتكبة في سياق الزواج القسري. ويرحب الخبر المستقل ببيان المدعية العامة للمحكمة فيما يتعلق بمذبح ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٩. فقد أدانت بشدة هذه الجرائم ودعت جميع الأطراف إلى الامتناع عن اللجوء إلى العنف. وقالت إن مكتبها، إضافة إلى نظام العدالة الجنائية الوطني في مالي، سيتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان ملاحقة الأشخاص الذين شاركوا في أفعال أو ساهموا في جرائم مزعومة يمكن أن تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وأشارت إلى أن أي شخص يجرى على ارتكاب أفعال عنف أو يرتكبها، بما في ذلك عن طريق الأمر بارتكاب جرائم تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية أو طلب ارتكابها أو التشجيع عليه أو المساهمة فيه بشكل آخر، يمكن أن يتعرض للمقاضاة أمام المحكمة، وفقاً لمبدأ التكامل.

## ثالثاً - حالة حقوق الإنسان

### ألف - الحقوق المدنية والسياسية

٢٨ - يرحب الخبر المستقل بالتزام مالي باحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك تصديق حكومة مالي على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وموافقتها، أثناء الاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على التصديق على بروتوكولات اختيارية أخرى لحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، يحيط الخبر المستقل علماً بارتياح بالتزام وزارة العدل بكفالة متابعة موضوع حقوق الإنسان بعناية.

٢٩ - ويشعر الخبر المستقل بقلق بالغ إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المتصلة بالرق والعبودية. فقد تلقى معلومات عن عدد من حالات العنف البدني والتهديد ونفي ضحايا الرق، فضلاً عن اعتقال ١٦ مدافعاً عن حقوق الإنسان مناهضين للرق واحتجازهم تعسفياً. وسُجلت هذه الحالات في منطقتي كاييس وكوليكورو.

٣٠ - ويلاحظ الخبر المستقل أن التهديدات الرئيسية التي يتعرض لها المدنيون هي أفعال العنف المرتكبة في سياق التوتر الطائفي (التي كثيراً ما تُدبر وتُنسق وتُنقذ بأسلحة أو توماتيكية) وأنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة واللصوصية. ويقع المدنيون دائماً ضحايا أفعال العنف المحدد الهدف وإن لم يكن يستهدفهم مباشرة، ولا سيما في وسط البلد. وشهد عام ٢٠١٩ أفعال عنف لم يسبق لها مثيل، حيث زاد عدد الأشخاص الذين قتلوا بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بثلاث مرات مقارنة بالعام السابق.

### ١ - انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات المسلحة المالية والبعثة المتكاملة

٣١ - أبلغ الخبر المستقل بادعاءات ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق عمليات مكافحة الإرهاب، ولا سيما أثناء إلقاء القبض على ٢٣ فرداً من جماعة الفولاني في بلدي يليامو وبيتودوغو في موبتي. وتفيد تقارير بأن القوات المسلحة المالية أُلقت القبض في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ على ٢٣ شخصاً، من بينهم ثمانية قصر تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً



و١٧ عاماً، ويدعى أنها أساءت معاملة ثلاثة منهم. وعولج الجرحى في مستشفى غاو، بينما تولت المديرية الإقليمية للنهوض بالمرأة والطفل والأسرة نقل القصر إلى أقرب مركز للعبور والإحالة. وبُتر ساعداً أحد الجرحى وتوفي في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، بينما أصيب الآخرون بجروح خطيرة في اليد، الأمر الذي نتج مباشرة عن ضربات سوء المعاملة التي ارتكبتها القوات المسلحة المالية. أما المحتجزون الآخرون فقد أُفرج عنهم مؤقتاً وسُلموا إلى أسرهم بعد تسجيل تلك الوفاة أثناء الاحتجاز.

٣٢ - ومثلما ورد في التقرير السابق، يقال إن عمليات مكافحة الإرهاب التي نفذتها قوات الدفاع والأمن المالية في تلك المنطقة أدت إلى تنفيذ إعدامات بإجراءات موجزة وإلى حالات اختفاء قسري وأفعال تعذيب وسوء معاملة وعمليات توقيف تعسفي<sup>(١)</sup>. ولا تزال مسألة احتجاز الأشخاص غير القانوني وعدم احترام الضمانات القضائية الواجبة لهم مستمرة على الرغم من إثارتها عدة مرات. ويأمل الخبير المستقل أن تُتخذ تدابير ملموسة لكفالة التقيد بالضمانات الإجرائية.

٣٣ - ويحيط الخبير المستقل علماً بالادعاءات التي تفيد بأن أفراداً من القوات المسلحة المالية قتلوا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩ ثلاثة رجال من جماعة طوارق إمغاد بالقرب من قرية إنطاهاكا في منطقة غاو. ويقال إن أفراد القوات المسلحة المالية ألقوا القبض على الرجال الثلاثة على محور غاو - غوسي واقتادوهم إلى معسكر القوات المسلحة المالية حيث نُفذت عمليات الإعدام بإجراءات موجزة حسبما يُدعى. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، نظمت مجموعة من نحو ٢٠ امرأة من جماعة الطوارق مظاهرة سلمية في مدينة غاو، دعت فيها الحكومة إلى تقديم المسؤولين إلى العدالة. وفتحت قوات الدرك في غاو تحقيقاً في هذا الحادث.

٣٤ - وتلقى الخبير المستقل معلومات موثوقة تفيد بأن العديد من أفراد الشرطة ألحقوا عمداً أضراراً بممتلكات، من بينها سيارات، أثناء مظاهرة ضد إنشاء مقر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية في حي من أحياء باماكو. وقد خرجت المظاهرة عن السيطرة وألقي القبض على عدة أشخاص. ويعتقد الخبير المستقل أن الشرطة المالية فتحت تحقيقاً داخلياً وأمكن التعرف على هوية العديد من أفراد الشرطة المعنيين.

٣٥ - ويُزعم أن أفراد البعثة المتكاملة اعتقلوا تعسفاً ١٠ أشخاص، من بينهم امرأة وفقى يبلغ من العمر ١٥ عاماً، في أعقاب هجوم بذخائر متفجرة على محور دوينتزا - بوني في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أسفر عن مقتل جندي من حفظة السلام وجرح أربعة آخرين. وتوفي أحد المعتقلين، وهو رجل، في اليوم نفسه في ظروف غامضة. وعلم الخبير المستقل من مصادر موثوقة أن خمسة من المحتجزين التسعة المتبقين كانت تظهر عليهم علامات واضحة تدل على تعرضهم لاعتداء بدني من أفراد البعثة المتكاملة. وأطلق سراح جميع المحتجزين في نهاية المطاف، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، لعدم ثبوت إدانتهم المزعومة في الهجوم بالذخائر المتفجرة. وبعد الإفراج عنهم، واصل المصابون علاجهم في مرفق البعثة الصحي في تمبكتو، قبل مغادرته نهائياً في ٢٦ نيسان/أبريل.

## ٢ - انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعات المسلحة

٣٦ - يلاحظ الخبير المستقل بقلق أن المدنيين العاملين لحساب دولة مالي يتعرضون في كثير من الأحيان لهجمات قاتلة. ففي ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩، اختطف رئيس بلدية وادوبا، في منطقة موبتي، وعشر أقاربه في اليوم التالي على جثته في الأدغال بالقرب من القرية. وأفاد شهود بأن المعتدين كانوا يرتدون زي الصيادين التقليديين (الدوزو). وأبلغ الخبير المستقل أيضاً بأن أشخاصاً متطرفين، حسبما يقال، أضرموا النار، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، في مبنى بلدية بينغا ومقر إقامة الأمين العام للبلدية الذي كان حينها في منطقة تمبكتو.

٣٧ - وترعب الجماعات المسلحة السكان. فقد أبلغ الخبير المستقل بأن عدداً غير محدد من الرجال، يُزعم أنهم أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، شنوا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ هجوماً على قرية تامكوتات في منطقة غاو. ويُزعم أن المهاجمين قتلوا رجلين (يبلغان من العمر ٣٨ عاماً و٤٦ عاماً) وسرقوا سيارة. ويقال إنهم اختطفوا أيضاً شيخ القرية الذي كان يؤدي كذلك دور زعيمها الديني. وأفيد بأن المهاجمين ضربوا عدداً من الرجال أثناء الهجوم. وفي الساعة ١١ من صباح يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، أطلق سراح شيخ القرية وطلب منه مغادرة المكان. ويقال إن المهاجمين طلبوا من سكان القرية مغادرتها قبل أن يعود المهاجمون إليها في تاريخ لم يُحدد. وقد فر بعض السكان بالفعل لالتماس اللجوء في القرى المجاورة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، عمد أفراد جماعة متطرفة عنيفة في منطقة تمبكتو إلى قطع رأس أحد المرابطين. وقد صُورت الجريمة بالفيديو وبث الشريط على وسائل التواصل الاجتماعي (يُزعم أن القتلة كانوا يتكلمون لغة مميزة من لغة الفولبي في بوركينا فاسو). وفي الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، اختطف أربعة مسلحين على متن دراجات نارية، ينتمون إلى جماعات متطرفة، رجلين في بلدة تقع بين مدينتي ليري ونامبولا في منطقة تمبكتو. ووقت كتابة هذا التقرير، كان مكان وجودهما لا يزال مجهولاً. وأبلغ الخبير المستقل بوقوع عدة عمليات اختطاف من هذا النوع في منطقة تمبكتو في الأشهر الأخيرة. وثمة استراتيجية أخرى للمضايقة عمد إليها في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩ أشخاص يدعى أنهم أعضاء جماعات متطرفة عنيفة، إذ اقتحموا مسجداً في قرية فاتاكارا بتمبكتو، وطلبوا من السكان المحليين اتباع تفسير الجماعات للإسلام والكف عن إرسال أطفالهم إلى المدرسة العامة. وعلم الخبير المستقل أيضاً أن عناصر متطرفة فرضت في تموز/يوليه ٢٠١٩ حصاراً على خمس قرى تعيش فيها جماعة دوغون في بلدة موندور الواقعة في منطقة موبتي، وأن البعثة المتكاملة تدخلت لمنع انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان والعواقب الإنسانية بتعبئة المساعدة اللازمة. وشاركت الجماعات المتطرفة العنيفة في التدمير العشوائي لأعيان تعتبر أساسية لبقاء السكان المدنيين، ولا سيما في المناطق الوسطى من البلد. وشهدت حالة انعدام الأمن الغذائي، السيئة أصلاً، مزيداً من التدهور. ففي الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، أحرق أفراد جماعات متطرفة المحاصيل في ست قرى في منطقة موبتي وسرقوا الماشية. ودُمرت الحبوب ومنتجات غذائية أخرى.

٣٨ - وحوالي الساعة التاسعة من مساء يوم ٥ تموز/يوليو ٢٠١٩، عمدت مجموعة من الرجال المسلحين، يُعتقد أنهم أفراد جماعة متطرفة عنيفة، إلى قطع حنجرة رجل مدني يبلغ من العمر ٦٠ عاماً في مسكنه الواقع في مدينة دبالوي بمنطقة موبتي. ويقال إن أعضاء هذه الجماعة بحثوا عن الضحية لتعاونها مع المزعوم مع القوات المسلحة المالية. وأبلغ الخبير المستقل بأن جماعات

مسلحة، يُقل أفرادها دراجات نارية وشاحنات صغيرة، شنت هجوماً معقداً على معسكر الكتبية المالية في القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، ما بين الرابعة والسابعة من صباح يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وأمر الأفراد المهاجمون سكان القرية بمغادرة المكان وإلا اعتُبروا متعاونين مع القوات المسلحة المالية.

٣٩ - وتلقى الخبير المستقل معلومات تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان تُسبب ارتكابها في منطقتي غاو وتمبكتو إلى جماعات مسلحة موقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ففي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أُلقت عناصر من تنسيقية الحركات الأزدادية القبض على أربعة مدنيين في السوق الأسبوعي في غوندام (بلدية ودائرة غوندام) للاشتباه في مشاركتهم في عدة عمليات سرقة على طول محور تمبكتو - غوندام. ويقال إن أفراد التنسيقية اقتادوا الرجال الأربعة إلى الأدغال حيث ضروهم ضرباً مبرحاً. ثم أُطلق سراحهم بعد أن أُنذروا بعدم ممارسة الجريمة. وفي صباح يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، يُزعم أن أفراداً من جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم اختطفوا مدنيين ينتميان إلى جماعتي الفولاني وسونغاي، في سوق قرية واباريا. ثم أُطلق سراح الرجل الفولاني وعثر عليه أفراد آلية تنسيق العمليات، الذين أخذوه وقت الظهيرة إلى مستشفى غاو حيث أودع وعليه كدمات متعددة. ويعتقد الخبير المستقل أن المختطف الثاني لم يُفرج عنه. وفتحت قوات الدرك في غاو تحقيقاً في هذا الحادث. وعلم الخبير المستقل أن أفراداً من جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم اختطفوا أو اعتقلوا رجالاً في إطار عملية لمكافحة الإرهاب. ويساوره القلق من مشاركة جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في مكافحة الإرهاب. وتلقى الخبير المستقل معلومات مفادها أن أفراد جماعات نشطة في منطقة غورما، حيث تقع قرية واباريا، تعرضوا للعديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

٤٠ - ويود الخبير المستقل أن يشير إلى أن الهجمات وغيرها من الحوادث، بما في ذلك استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع واستهداف أو ضرب الموظفين المشمولين بالحماية، كحفظه السلام، تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وأبلغ الخبير المستقل بأن مركبة تابعة للبعثة المتكاملة اصطدمت، في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٩، بجهاز متفجر يدوي الصنع على بعد حوالي ٢,٥ كيلومتر شمال شرق معسكر البعثة الواقع في كيدال، مما أدى إلى إصابة سبعة رجال من حفظة السلام الغينيين. وأعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن الهجوم على وسائط التواصل الاجتماعي في اليوم نفسه. وعلم الخبير المستقل أن هذا هو الحادث الرابع الذي ينطوي على استخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع لاستهداف حفظة السلام التابعين للبعثة المتكاملة في منطقة كيدال، منذ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، قُتل أحد حفظة السلام المصريين وأصيب أربعة من أفراد وحدته عقب انفجار لغم لدى مرور قافلته وسط مالي. والبعثة المتكاملة هي التي تسجل أكبر قدر من الخسائر في الأرواح من بين بعثات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ قُتل أكثر من ١٢٠ فرداً من أفرادها في أعمال عدائية منذ أن نُشرت في ٢٠١٣.

### ٣ - أشكال الرق المعاصرة

٤١ - أبلغ الخبير المستقل بأن عضواً في منظمة التجمع المالي للأخوة والتقدم المناهضة للرق طُرد، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، من قريته الأصلية في منطقة كاييس بناء على أوامر من شيخ القرية. ويقال إنه مُنع من استخدام بئر القرية والحصول على الغذاء في القرية. ويُزعم أن

مجموعة من الشباب ضربوا زوجته مرات عدة. ودفعت هذه الحوادث نحو أربعين فرداً من أسرته إلى الفرار من المنطقة والتماس اللجوء في قرية أخرى. وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، أجبرت جهات فاعلة تقليدية محلية نحو خمسين شخصاً على الفرار من قرية أخرى في المنطقة بعد أن اعترض هؤلاء على وضعهم بصفته عبيداً.

## باء - النزاعات ما بين الطوائف والنزاعات داخل الطوائف

٤٢ - يلاحظ الخبير المستقل أن أفعال العنف المسلح في ظل التوترات الطائفية قد زادت على نحو مثير للجزع، ولا سيما في وسط البلد. ويلاحظ أيضاً أن مبادرات الحكومة وجهودها في مجال المصالحة، بدعم من المجتمع المدني، قد قللت من الهجمات الواسعة النطاق، ومع ذلك لا تزال هناك تقارير تفيد بوقوع هجمات يومية على نطاق أضيق. ويلاحظ الخبير المستقل كذلك أن الجماعات الإرهابية المسلحة تنتهز فرصة غياب الدولة عن هذه المناطق لاستغلال وزيادة الانقسامات بين الطوائف. وأبلغ الخبير المستقل بأن مجموعة تضم ما بين ٣٠ وأربعين شخصاً مسلحين ببنادق هجومية آلية من طراز AK، شنت هجوماً على قرية سوبان دا في منطقة موبتي، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩، من الساعة الخامسة مساءً إلى منتصف الليل. وقتل المهاجمون ما لا يقل عن ٣٥ فرداً من جماعة دوغون، من بينهم ٢٢ طفلاً دون سن الثانية عشرة، وتسببوا في تدمير ٤٠ في المائة من مباني القرية بإضرار النار فيها. وكان من بين الضحايا الـ ٣٥ الذين عُثر عليهم في مكان الحادث، ٣٢ شخصاً ماتوا حرقاً أو خنقاً في منازلهم، وقُتل ثلاثة رجال رمية بالرصاص. ونُقل المصابون التسعة، بمن فيهم امرأة واحدة على الأقل وأربعة فتيان تتراوح أعمارهم بين سنتين و ١١ سنة، إلى مستشفى سيفاري. وفتح المركز القضائي المتخصص في باماكو تحقيقاً في الحادث. ويرى الخبير المستقل أن من المهم أن يؤدي التحقيق إلى مقاضاة الجناة. وكما لاحظ من قبل، فإن تورط ما يسمى جماعات مسلحة يقال إن هدفها الدفاع عن النفس، مؤلفة على أساس طائفي، أو جماعات مسلحة متطرفة، ربما أدى إلى تفاقم الوضع، مثلما يتبين من المثالين التاليين. ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، عمد أفراد يشتهب في أنهم أعضاء في جماعات مسلحة يقال إنها للدفاع عن النفس، يقلون دراجات نارية، إلى إطلاق النار على مزارعين مدنيين ينتميان إلى جماعة دوغون بينما كانا يحرسان حقلهما بالقرب من قرية كوي - ماوديه في منطقة منطقة موبتي، مما أسفر عن مقتل أحدهما وإصابة الآخر بجروح. ووفقاً للمعلومات التي تلقاها الخبير المستقل، فإن المتوفي طالب جامعي كان يمضي عطلة في قريته. وأبلغ الخبير المستقل بمقتل ٢٧ شخصاً، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، خلال الأسبوع الذي سبق وصوله إلى مالي، وذلك على إثر هجوم شنه رجال مسلحون ليلاً على قرية بيه، بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو، في منطقة موبتي. وأضرمت المعتقدون النار أيضاً في مخازن الحبوب أثناء ذلك الهجوم. وعلم الخبير المستقل أن المهاجمين، الذين كانوا يرتدون زي الصيادين التقليديين، جاؤوا من قرية تونغو المجاورة في بوركينا فاسو. وتدخلت القوات المسلحة المالية فانسحب المهاجمون وتخلوا عن الماشية المسروقة.

٤٣ - ويلاحظ الخبير المستقل بقلق أن دوامة العنف والأعمال الانتقامية باتت راسخة تماماً في المنطقة المتضررة في وسط البلد. فقد بلغه أن رجالاً مسلحين من جماعة الفولاني هاجموا وقتلوا ٣٨ شخصاً من طائفتي دوغون وتيليم في الليلة من ١٧ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩،

في قريتي يورو وغانغافاني. وفي حوالي الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، قتل مجموعة من الصيادين التقليديين المسلحين ١٠ أفراد من جماعة الفولاني، من بينهم امرأتان وقتيان، وجرحوا ثلاثة مدنيين آخرين في هجوم على قرية بوغولو في منطقة موبتي. وعلم الخبير المستقل أن المهاجمين أضرموا النار أيضاً في ٦٧ منزلاً وقتلوا العديد من الحيوانات. وفي منطقة موبتي، عمد مجموعة من الأفراد المسلحين يزعمون أنهم ينتمون إلى مجموعة فولانية للدفاع عن النفس، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، إلى قتل خمسة رجال وجرح اثنين آخرين أثناء مغادرتهم السوق الأسبوعي في مدينة كورو، وتفيد التقارير بأن رجالاً مسلحين من جماعة الفولاني قتلوا في اليوم التالي ستة مدنيين وهم يغادرون السوق الأسبوعي في مادوغو. وفي مقاطعة دوينتزا، في صباح يوم ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، قتل رجال مسلحون من جماعة الفولاني يقيمون في قرية مبولد رجلين من جماعة دوغون في قرية باناي المجاورة. وبغية الانتقام، شن أفراد مسلحون من جماعة دوغون في قرية باناي ونيانغاساديو وتويكان ودونا هجوماً على قرية باناي في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، مما تسبب في اشتباك مسلح مع أفراد مسلحين من جماعة الفولاني. ويقال إن المهاجمين أضرموا النار في عدة منازل، مما أسفر عن مقتل فردين مسنين أعميين من جماعة الفولاني، وهما رجل يبلغ من العمر ٨٥ عاماً وامرأة تبلغ من العمر ٧٥ عاماً، لم يتمكنوا من الفرار. وتفيد التقارير بأن عناصر من الحرس الوطني المتمركز في موندورو قامت بدوريات في المنطقة، مما أجبر أفراد جماعة الفولاني، بمن فيهم قرويون مسلحون، على التراجع إلى الأدغال القريبة. وبلغ الخبير المستقل أن أفراد الحرس الوطني رافقوا رجال جماعة دوغون إلى قراهم. وفتحت السلطات المحلية تحقيقاً في القضية.

٤٤ - وأبلغ الخبير المستقل بأن الصيادين التقليديين يفرضون بحكم الواقع حصاراً على قرية بيرغا - بول، في منطقة موبتي، التي يسكنها أفراد من جماعة الفولاني. ويعزى هذا الحصار، الذي يسميه السكان المحليون "حظراً"، إلى غياب قوات أمن لحماية السكان المدنيين المحاصرين الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وساهم هذا الحصار، الذي استمر لعدة أسابيع، في انعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض، التي أودت بحياة ثلاث نساء وطفل في أسبوع واحد في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وكانت البعثة المتكاملة قد أصدرت إنذاراً في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بشأن هذه الحالة الحرجة، وأوفد إلى القرية، في ٢٩ حزيران/يونيه، فريق من الأطباء المحليين، بتكليف من الفريق القطري للعمل الإنساني، وقدم المساعدة الطبية لأكثر من ٦٠ قروياً.

٤٥ - ويسلم الخبير المستقل بأن أفعال العنف الطائفي انطلقت منذ قرون عدة، غير أن نطاق المذابح المرتكبة في السنوات الأخيرة وشراسستها يبعثان على الفزع. ففي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٩، اختفى رجل من جماعة الفولاني يبلغ من العمر ٢٥ عاماً بعد أن غادر قريته في منطقة موبتي بحثاً عن ماشية أسرته في الغابة المجاورة. وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١٩، نُشرت على وسائل التواصل الاجتماعي صورة عدة رجال، يرتدون زي الصيادين التقليديين، حاملين رأس ذلك الرجل ويديه ورجليه.

٤٦ - ويود الخبير المستقل أن يشير إلى أن السلطات المالية اتخذت مبادرات شتى. فقد أبلغ بإنشاء ثلاث لجان للمصالحة على صعيدي البلديات والمقاطعات في منطقة موبتي، وتعزيز لجنة المصالحة الإقليمية في سيغو.

٤٧ - وعلم الخبير المستقل بأن زهاء عشر جماعات مسلحة من الفولاني والدوغون في وسط البلد وقعت اتفاقات لوقف الأعمال العدائية بحضور رئيس الوزراء في مطلع آب/أغسطس ٢٠١٩. وتعهدت الجماعات بأن توقف الأعمال العدائية فوراً ونهائياً، وبأن تبذل كل ما في وسعها لتعزيز حرية تنقل الأشخاص والسلع والوكالات الإنسانية. وتدل هذه الجولة الثانية التي قام بها رئيس الوزراء في وسط البلد خلال شهرين على الإرادة السياسية لوضع حد لأفعال العنف المرتكبة بلا هوادة منذ أشهر. ويشكل توقيع هذه الاتفاقات تنويعاً لعملية جارية منذ عشرة أشهر تحت رعاية مركز الحوار الإنساني.

## جيم - وضع المرأة

٤٨ - يؤكد الخبير المستقل أن وضع النساء والفتيات في مالي لا يزال يبعث على القلق. فكما ورد في التقارير السابقة، لم يُقدّم إلى العدالة حتى الآن أيّ من مرتكبي أفعال العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع المبلّغ عنها منذ عام ٢٠١٤. ومن أصل ١٣٠ شكوى قدمها في عام ٢٠١٤ اثتلاف من ست منظمات غير حكومية للدفاع عن حقوق الضحايا، لم يستمع القضاء حتى الآن إلا إلى ٣٧ شكوى.

٤٩ - وقد أنشأت لجنة متابعة اتفاق السلام والمصالحة في مالي، التي تتألف من أعضاء الحكومة والحركات الموقعة، ولا تضم أي امرأة، فريفاً عاملاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ من أجل تحديد خيارات ملموسة لزيادة مشاركة المرأة في عملية السلام.

٥٠ - ويرحب الخبير المستقل باتخاذ تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الوظائف بالتعيين أو الانتخاب بموجب القانون رقم ٢٠١٥-٥٢ المعتمد في ٢٠١٥، الذي ينص على تخصيص حصة ٣٠ في المائة من الوظائف للنساء ويفرض أن تشكل النساء على الأقل ثلث أعضاء قوائم المرشحين للانتخابات المحلية. غير أن هذه الحصة لا تُحترم احتراماً كاملاً، ذلك أن الحكومة لا تضم سوى ٩ نساء من أصل ٣٦ وزيراً.

٥١ - ويأسف الخبير المستقل لأن مالي لم تعتمد قانوناً لمكافحة العنف ضد المرأة، وفقاً للتوصية التي قبلتها أثناء الاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ومع ذلك، يلاحظ الخبير المستقل تقديم مشروع قانون في هذا الصدد في تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى وزيرة النهوض بالمرأة ووزير العدل.

٥٢ - ويلاحظ الخبير المستقل بارتياح أن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع زارت مالي في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٩. وتوجت الزيارة بالتوقيع على بيان مشترك مع حكومة مالي بشأن منع ومكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في مالي.

## دال - وضع الطفل

٥٣ - أعرب الخبير المستقل مراراً عن قلقه إزاء تأثير النزاع المسلح في مالي تأثيراً غير متناسب في الأطفال وإزاء عواقبه الوخيمة. ففي ٧ أيار/مايو ٢٠١٩، اقتحم أفراد يشتبه في أنهم أعضاء في جماعات متطرفة عنيفة كانوا على متن شاحنتين صغيرتين لواء الدرك في غوندام، بمنطقة

تمبكتو. وتفيد التقارير بأن فتى من جماعة سونغاي يبلغ من العمر ١٤ عاماً توفي بعد أن أصابته رصاصة في الرأس. ويقال إن الطفل تلميذ (في كتاب) كان يتسكع حول لواء الدرك بحثاً عن الطعام. وسبق أن ذكر الخبير المستقل أعلاه مقتل ٢٢ طفلاً (من أصل ٣٥ ضحية) في قرية سوبان دا في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩، في سياق العنف الطائفي. ويلاحظ الخبير المستقل أيضاً أن صيادين تقليديين قتلوا في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩ فتى يبلغ من العمر ١١ عاماً كان يعمل في الحقول المحيطة بقرية بيرغا-بول في منطقة موبتي.

٥٤ - ويرحب الخبير المستقل بالزيارة الأولى التي أجرتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى مالي في الفترة من ٩ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٩. ودعمت شعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة للبعثة المتكاملة أنشطة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في باماكو، والأنشطة التي اضطلعت بها في ١٠ تموز/يوليه في موبتي. وكان الغرض الرئيسي من الزيارة هو مناقشة حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في مالي، وتقييم التقدم المحرز والتحديات الماثلة، والمساعدة في تحديد الاحتياجات، وتقديم استجابة مناسبة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وعقب هذه الزيارة، أكدت حكومة مالي من جديد التزامها بحماية حقوق الطفل وتعزيزها، وتعهدت بتمتين تعاونها مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. إضافة إلى ذلك، أطلقت الممثلة الخاصة للأمين العام مبادرة اسمها فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح في مالي، برئاسة مشتركة بين بلجيكا والنيجر، وأطلقت حملتها الجديدة للدعوة بعنوان 'العمل من أجل حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح'. وأوصت على وجه الخصوص بعقد مؤتمر وطني بشأن وقاية وحماية الأطفال ووضع خطة وطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، فضلاً عن تنظيم حملة وطنية بشأن حماية الأطفال، تركز على الوقاية والتوعية، والتنفيذ الفعال للتدابير المنصوص عليها في إعلان المدارس الآمنة، الموقع في أوسلو في أيار/مايو ٢٠١٥.

٥٥ - ويكرر الخبير المستقل الإعراب عن قلقه من أن قانون حماية الطفل لم يدخل قط حيز النفاذ، ويشار إلى أن مالي لا تمثل التزاماتها الدولية بشأن حقوق الطفل. ويلاحظ الخبير المستقل أيضاً أن مالي وافقت، أثناء الاستعراض الدولي الشامل، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات<sup>(٢)</sup>.

٥٦ - وقد سبق للخبير المستقل أن أعرب عن قلقه إزاء إغلاق مدارس بسبب أنشطة الجماعات المتطرفة التي تفرض أيديولوجية دينية صارمة، وتقتل الناس وتهددهم وتدمر الممتلكات. ووقت زيارة الخبير المستقل، تجاوز عدد المدارس التي أغلقت أبوابها ١٠٠٠ مدرسة. وتلقى الخبير المستقل معلومات تفيد بأن الجماعات المتطرفة العنيفة شنت على ما يبدو حملة على المدارس العامة المالية منذ بداية العام الدراسي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ففي الساعة السادسة من صباح يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحم ستة أعضاء مسلحين من جماعة متطرفة عنيفة قرية تيمديرما وفرضوا على سكان القرية الاستماع إلى خطبة ألقوها في

المسجد المحلي قبل أن يحرقوا أثاث المدرسة. وأبلغ عن أحداث مماثلة في قرية ميكيري، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وتقع القريتان شرق تمبكتو. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، هدد عضوان من جماعة متطرفة عنيفة المعلمين في مدرسة قرية غينا، وطلبا منهم التوقف عن تدريس اللغة الفرنسية. وسيؤثر انقطاع آلاف الأطفال عن الدراسة في مستقبل مالي. وثمة حاجة ملحة إلى إيجاد حل، يشمل النظر في نقل التلاميذ غير الملتحقين بالمدارس إلى مناطق آمن حيث يمكنهم التمتع بحقوقهم في التعليم.

## هاء - اللاجئون والمشردون داخلياً

٥٧ - يلاحظ الخبير المستقل أن البلد كان يضم ٩٠٠ ١٣٨ لاجئ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. ويلاحظ أيضاً أن المعلومات الواردة تفيد بأن عدد المشردين داخلياً قد تضاعف للسنة الثانية على التوالي. فقد ارتفع عددهم من ١٠٠ ٣٨ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إلى ٣٠٠ ٨٤ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ليصل إلى ٣٨٥ ١٩٩ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وعلى غرار السنة الماضية، يُعزى هذا الارتفاع الهائل بالأساس إلى النزاعات الطائفية وانعدام الأمن ومخاطر حدوث مواجهات بين الجماعات المسلحة. وسُجلت أكبر زيادة في مناطق ميناكا وموبتي وتمبكتو.

## واو - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٥٨ - يشعر الخبير المستقل بالقلق إزاء الآثار الكارثية للانتهاكات المستمرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل تهديداً خطيراً للأمن الغذائي. علاوة على ذلك، تؤدي النزاعات والمواجهات المسلحة في مناطق البلد الشمالية والوسطى إلى تفاقم هذه الحالة، إذ أبلغت منظمة الصحة العالمية عن شدة احتمال تفشي الأوبئة. ويساور الخبير المستقل القلق إذ على الرغم من تنفيذ أطر استراتيجية لمكافحة الفقر، لا تزال معدلاته مرتفعة جداً وتؤثر تأثيراً غير متناسب في الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والمناطق النائية، ولا سيما أشدها تضرراً من النزاع المسلح. ويود الخبير المستقل أن يكرر توصية اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تدعو مالي إلى وضع وتنفيذ إطار استراتيجي جديد لمكافحة الفقر يتضمن أهدافاً محددة قابلة للقياس وتخصّص له الموارد اللازمة<sup>(٣)</sup>. ويعني ذلك، في سياق اللامركزية الجديد، إنشاء آليات تنسيق فعالة بين مختلف الجهات الفاعلة. ويشجع الخبير المستقل مالي على ضمان تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي وفقاً لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان، مراعية في ذلك أموراً شتى من بينها الفوارق الإقليمية القائمة والاحتياجات الحقيقية للسكان، مع إعطاء الأولوية لأشد الفئات حرماناً وتهميشاً.

٥٩ - وقد أدى تجدد النزاع الطائفي في وسط البلد إلى زيادة عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية وعدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي. فقد أبلغ الخبير المستقل أن واحداً من كل خمسة أشخاص في مالي يحتاج إلى المساعدة الإنسانية. ووقت كتابة

(٣) E/C.12/MLI/CO/1، الفقرة ٣٧.



هذا التقرير، كانت خطة الاستجابة الإنسانية، التي نُقّحت في آب/أغسطس ٢٠١٩ بسبب التدهور المقلق للحالة الإنسانية، ممولة بنسبة ٤٩ في المائة فقط.

٦٠ - ويساور الخبير المستقل القلق إزاء ما للنزاعات والمواجهات المسلحة في مناطق البلد الشمالية والوسطى من تأثير سلبي في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويحث الخبير المستقل، على وجه الخصوص، السلطات المالية على توفير حماية فعالة للمشردين، بما يكفل لهم الحصول على سكن لائق وعلى الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية.

٦١ - ويرحب الخبير المستقل بمبادرة مصرف التنمية الأفريقي الرامية إلى ربط ٢٥٠ مليون شخص بالكهرباء في مالي ومنطقة الساحل الموسعة بحلول عام ٢٠٢٥. وسيساعد ذلك في الحد من الفقر.

٦٢ - ويشعر الخبير المستقل بقلق بالغ لأن مالي معرضة بشدة لتغير المناخ ولأنها عانت بالفعل من حالات جفاف متكررة وهطول أمطار غزيرة تسببت في فيضانات مميتة. وتُحدث هذه الفيضانات أضراراً مادية كبيرة فضلاً عن خسائر في المساحات المزروعة ورؤوس الماشية. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة درجات الحرارة والظواهر الجوية القصوى. وستؤدي هذه التغيرات لا محالة إلى زيادة النزاع بين الرعاة والصيادين والمزارعين، الذين يسعى جميعهم إلى الحصول على موارد محدودة لمواصلة أنشطتهم.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

### ألف - الاستنتاجات

٦٣ - يشير الخبير المستقل إلى أن مالي ومنطقة الساحل تواجهان تحديات هائلة ومتعددة الأوجه في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية. ويحدق بمالي وبالمنطقة الفرعية كلها خطر غير مسبوق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبدأ في التعامل مع قضية الساحل باعتبارها مشكلة عالمية وليس مجرد مشكلة مالية أو إقليمية. وينبغي للدولة المالية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية والبعثة المتكاملة وأطراف المجتمع الدولي الموجودة في مالي توحيد قواها لزيادة حماية المدنيين في المناطق المعرضة للخطر. وقد تدهورت الحالة الأمنية في المناطق الوسطى وفي مناطق تمبكتو وميناكا وغاو تدهوراً مثيراً للقلق في ٢٠١٩. ويعيش الناس في خوف بسبب الحوادث المتصلة بالنزاع الطائفي، وأنشطة الجماعات المتطرفة، وتجاوزات قوات الأمن أثناء عمليات مكافحة الإرهاب، والجريمة. وكما سبق أن أشار إليه الخبير المستقل في تقريره السابق، فإن البطء الذي تتسم به إعادة بسط سلطة الدولة فعلياً في وسط البلد وشماله لا يزال يؤثر سلباً في حماية السكان المدنيين. ولا بد للمجتمع الدولي أن يحشد قواه لاحتواء أزمة إنسانية مرتقبة بتمويل خطة الاستجابة الإنسانية.

٦٤ - وتقع على عاتق دولة مالي التزامات دولية في مجال حقوق الإنسان ويجب عليها أن تتخذ خطوات لمنع وقمع الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ويرحب الخبير المستقل بالتزام الحكومة الجديدة المباشر والاستباقي في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٩ بالحد من التوترات الطائفية وتعزيز المصالحة والتعايش

السلمي بإطلاق مشاورات مع الجماعات المعنية. ويجب على الدول أن تبذل مزيداً من الجهود وتكفل تقديم مرتكبي أفعال العنف تلك إلى العدالة.

٦٥ - وينبغي أن تكون حماية المدنيين وتعزيز وحماية حقوقهم، بما فيها الحق في الحياة، من أولويات السلطات المالية. ويؤكد الخبير المستقل استحالة عقد محادثات مثمرة لأجل السلام والتنمية من دون إشراك النساء والشباب من جميع الشرائح الاجتماعية.

٦٦ - ويعتقد الخبير المستقل دائماً أن حقوق المرأة ينبغي أن تولي اهتماماً خاصاً من أجل الحد من التفاوت الشديد بين المرأة والرجل، وحماية المرأة من العنف الجنسي، وكفالة مشاركة المرأة في الشؤون السياسية.

٦٧ - ولا يزال الخبير المستقل يرى أن من الممكن معالجة الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في مالي، على الرغم مما تثيره من قلق شديد، شريطة تنسيق جميع الجهود المبذولة لتحقيق الغاية ذاتها. ويوجه الخبير المستقل نداءً خاصاً إلى السلطات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي للتوصل إلى توافق قوي في الآراء في هذا الصدد قادر على توليد إرادة سياسية قوية فضلاً عن التصميم اللازم لتحقيق النتائج المرجوة. ويجب على جميع أصحاب المصلحة المعنيين إجراء استعراض استراتيجي للاستجابات المقدمة في مجالي الأمن وبناء السلام.

## باء - التوصيات

٦٨ - يكرر الخبير المستقل تأكيد توصياته السابقة ويقدم فيما يلي هذه التوصيات.

٦٩ - يوصي الخبير المستقل السلطات المالية بما يلي:

(أ) مواصلة المشاركة النشطة في مبادرات بناء السلام والوساطة والحوار والمصالحة مع جميع المواطنين الماليين من أجل التوصل إلى وقف الأعمال العدائية وتحقيق سلام دائم؛

(ب) دعم الفاعلين من المجتمع المدني الذين يعملون من أجل التعايش السلمي ومنع النزاعات وتسويتها وإعمال حقوق الإنسان؛ وتقييم وبناء القدرات ووسائل منع النزاعات وتسويتها سلمياً بواسطة آليات تقليدية؛ ودعم اللجان المحلية للسلام والمصالحة وإنشاء المزيد منها داخل البلد؛

(ج) مقاضاة جميع مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، أيّاً كان مركزهم و/أو انتماءهم السياسي أو الديني أو الإثني؛

(د) تشجيع ورصد مشاركة المرأة في جميع مبادرات مفاوضات السلام والأمن وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بما في ذلك مشاركتها في لجنة متابعة اتفاق السلام والمصالحة في مالي؛

(هـ) الانخراط بهمة في تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٨ ومن هيئات المعاهدات، ولا سيما اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن جملتها التوصيات التي تطلب إليها ما يلي:

- التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدعى أن جميع الأطراف يرتكبها، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن المالية؛
  - إلغاء عقوبة الإعدام والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛
  - اعتماد آليات قانونية لمكافحة زواج الأطفال والزواج القسري؛
  - اعتماد قانون مناهضة العنف الجنساني واتخاذ تدابير من أجل منع العنف ومكافحته؛
  - (و) زيادة مشاركة المرأة في عملية السلام الجارية في البلد؛
  - (ز) تنقيح قانون الوفاق الوطني وتكرير التزامها بعدم العفو عن مرتكبي الجرائم الخطيرة المشمولة بالقانون الدولي، وتجديد تأكيد حق الضحايا في معرفة الحقيقة وفي الانتصاف وجبر الضرر؛
  - (ح) تعزيز الجهاز القضائي من أجل تمكين الضحايا من اللجوء الآمن إلى القضاء لجبر الضرر، وتقديم جميع مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان إلى العدالة.
- ٧٠- يوصي الخبير المستقل الجماعات المسلحة بما يلي:
- (أ) الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية والهجمات التي تستهدف المدنيين، واحترام حقوق السكان المدنيين ولا سيما الحق في الحياة والأمن والسلامة البدنية؛
  - (ب) احترام قوات حفظ السلام وموظفي المنظمات الإنسانية وممتلكاتها، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بسرعة؛
  - (ج) الاحترام التام لاستقلال المنظمات الإنسانية وحيادها في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة الغذائية والصحية للسكان المتضررين من النزاع.
- ٧١- يوصي الخبير المستقل المجتمع الدولي بما يلي:
- (أ) الوفاء بتعهدات تمويل برنامج المجموعة الخماسية وخطة الاستجابة الإنسانية، وتشجيع القطاع الخاص الدولي على الاهتمام بمالي وزيادة الاستثمار في تنفيذ تدابير الجبر الاجتماعية والاقتصادية؛
  - (ب) التحلي بمزيد من اليقظة في مواجهة تجدد العنف وخطر زيادة زعزعة الاستقرار، وحث جميع أصحاب المصلحة على بذل الجهود اللازمة لوقف الأعمال العدائية من أجل ضمان حماية المدنيين؛
  - (ج) دعم جهود حكومة مالي في المهمات الصعبة المتمثلة في إحلال السلام وإعادة بسط سلطة الدولة على إقليمها بكامله؛

(د) التفكير، مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في الاستجابات الأمنية في مالي، والنظر في إمكانية إيفاد الاتحاد والجماعة قوات متخصصة في مكافحة الإرهاب؛

(هـ) إبقاء مسألة حالة حقوق الإنسان في مالي قيد نظره.

٧٢ - يوصي الخبير المستقل البعثة المتكاملة بما يلي:

(أ) التصدي على نحو استباقي للتهديدات التي تستهدف المدنيين، والعمل بوجه خاص على تعزيز وجودها في المناطق الحساسة، بما فيها المناطق التي تشتد فيها التوترات الطائفية ويزداد تهديدها؛

(ب) الاستمرار في جمع معلومات عن أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والإسهام في تحديد هوية المسؤولين الرئيسيين من أجل إبلاغ المحاكم الوطنية والدولية.